

اللامركزية و وسائل تمويل الجماعات المحلية في الجزائر

د.طوبطو محمد

جامعة الجزائر 3

ملخص:

من الواضح اليوم أن التنمية الإقليمية تقع على عاتق كل من الدولة والجماعات المحلية على حد سواء ، و أن الإستجابات لا يمكن أن تعطى بشكل مناسب و منسق على مستوى الدولة فقط، بل يجب مشاركة العديد من الجهات الفاعلة وخاصة الجماعات المحلية على نطاق أوسع. و لقد أكد آلان بيبس أن الإقليم و الذي هو عبارة عن فضاء مشيد من قبل الأطراف الفاعلة المتعددة هو عبارة عن "إنتاج جماعي". من خلال مراقبة التغيرات في الدولة اليوم، يمكن للمرء أن يرى أن هذه التحولات تتم في إطار اللامركزية والحكم الذاتي المحلي الذي يتضمن الاستقلال المالي لإدارة الشؤون العامة بأكثر فعالية وتكيفها وفقا لإمكانيات كل منطقة. في الواقع، واحدة من تحديات اللامركزية تعتمد على القوة المالية للجماعات المحلية، لسبب بسيط هو أن هذه الأخيرة يجب أن تساهم في التنمية الاقتصادية لإقليمها، غير أن هذا الإصلاح يبقى محدودا نظرا لوجود بعض المعوقات التي تعقد تنفيذه. يقترح هذا البحث بعض الأفكار عن الإصلاحات التي يمكن أن تحسن كفاءة وإقامة الاستقلال المالي المحلي.

كلمات المفتاح: الجماعات المحلية، التمويل المحلي، الاستقلال المالي واللامركزية.

مقدمة

الجماعات المحلية و خاصة البلدية و التي هي أساس السلطة المحلية، يجب أن تلعب دورا هاما في التنمية الإقليمية والريفية. للقيام بذلك يجب أن يكون للجماعات المحلية الوسائل المالية اللازمة وبالتالي الحاجة إلى الاستقلال المالي والإداري الفعال. تسليط الضوء على المالية المحلية في الجزائر يثير العديد من الأسئلة: هل هناك استقلال مالي محلي حقيقي خارج النصوص القانونية؟ ما هي الإصلاحات المناسبة للشؤون المالية المحلية؟ .

المهدف من هذا البحث هو دراسة الاستقلال المالي للجماعات المحلية وأهميته في التنمية الإقليمية من أجل المساهمة في الإضاءة للسلطات العمومية على الخيارات الهامة التي تنتظر لبدء عملية التنمية الإقليمية. لقد تم تقسيم هذا العمل إلى قسمين، الأول يركز على أهمية إشراك الجماعات المحلية في التنمية الإقليمية، بينما يركز الجزء الثاني على بعض مسارات الإصلاحات المالية المحلية في الجزائر حيث لم تتمكن البلدية من لعب دورها الرئيسي في التنمية الإقليمية، ومع ذلك فإنه من الضروري جدا تنفيذ مبادرات الأجهزة العامة لدعم إنشاء الشركات التي تشكل الحرك الأول لأي تنمية إقليمية.

1- أهمية الإقليم في مجال التنمية الاقتصادية: لقرون كان التعديل في المجالات المحلية، الاقتصادية والسياسية يعتمد إلى حد كبير على الدولة، بحيث كان دور الدولة دائما المهيمن في الحياة اليومية في جميع المجالات؛ في سياسات التعليم، الإسكان، البنية التحتية والأمن. مع ذلك، في الوقت الحاضر يأخذ الإقليم أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية. وفقا لآلان بيبس الإقليم، الذي هو عبارة عن فضاء مشيد من قبل الأطراف الفاعلة المتعددة (المؤسسات، المواطنين، الجمعيات والممثلين المحليين، ...) هو عبارة عن إنتاج جماعي. عدم كفاية التعبير المؤسساتي مقارنة بالاحتياجات يمكن أن يخلق التوتر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي: الاختلافات في التركيبة السكانية، العمالة، الصعوبات في تصميم وتنفيذ التضامن المحلي، الظواهر المثيرة للقلق مثل تعزيز الحركات الاستقلالية، هجرة السكان في المناطق الريفية أو العنف في المناطق الحضرية. وعليه، فإن الإستجابة للتنمية الإقليمية لا يمكن أن تعطى بطريقة مناسبة ومتناسقة فقط على مستوى الدولة بل يجب أن تكون على

اللامركزية و وسائل تمويل الجماعات المحلية في الجزائر

نطاق أوسع إقليميا تحت تأثير عدة ظواهر. على الصعيد الاقتصادي، النشاط لديه البعد المكاني الأساسي، يتركز بشكل متزايد في المناطق التي توفر أكثر الموارد، أين أصبحت المدن أهم عوامل الإنتاجية الكلية الأساسية معاللتنظيم الجديدة لنظام إنتاجي أكثر استجابة وأكثر ابتكارا وتطالب للقدرات البشرية. الأقاليم تتسع بشكل متزايد مع تطور التجارة والنقل والتكنولوجيات الجديدة، غير أن ذلك يخص أساسا أقطاب النشاط الكبيرة ويترك جانبا المناطق الريفية البعيدة عن المحاور الرئيسية للاتصال. يمكن للمبادرات المحلية تقديم إستجابات جيدة من حيث التنمية الاقتصادية، غير أن الدولة لا تزال تلعب دورا في بنية النظام لتجنب المنافسة العقيمة بين المناطق ومساعدة الجهات المحلية لتحديد مواطن القوة لديها لوضع تطوير الاستراتيجيات الأكثر فعالية. التعاون بين المناطق يمكن أن يحافظ على توازن معين بين المناطق الحضرية والريفية، حيث كل هذا تحكمه الهياكل المؤسسية المناسبة.

2- الإستقلال المالي: وجود إقليم جذاب هو ضروري للنمو، لإنشاء المؤسسات، مكافحة البطالة والتماسك الاجتماعي. لهذا يجب أن يكون لدى الجماعات المحلية مناخ للعمل و كذا الوسائل المالية الكافية من أجل السماح بتهيئة إقليمها تطويره وجعله جذاب للشركات. و عليه فإن الجماعات المحلية لديها مسؤولية كبيرة لأنشطة تشارك مباشرة في إدارة المساعدات من أجل تركز الشركات. تشكل منحة هيئة الإقليم وجميع المساعدات المنطق الذي يرر خلق مؤسسات على إقليم معين. اليوم إذا ما أرادت السلطات المحلية جذب أو الإبقاء على الشركات في أراضيها، يجب أن تحت على تركز المؤسسات (المساعدة على منح قرار التأسيس). دور سياسة هيئة الإقليم هو أن نفترض منطق التنافس بين المناطق وإعطاء لكل واحدة من هذه الأخيرة أحسن فرصة لجذب المستثمرين.

3- الاستقلال المالي للجماعات المحلية والتنمية الإقليمية: يمكن للجماعات المحلية أن تتوفر ديناميكية في خلق فرص العمل وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الجديدة مثل: تطوير عمل المرأة، والوظائف ذات الصلة بالترفيه السياحي، الرياضة... الخ. كذا الكأمام هذه الاحتياجات الجديدة للحكم الذاتي، يبدو أن الديمقراطية التشاركية والإجراءات المموسة لا غنى عنها محليا لتطوير أشكال جديدة من التنظيم والالتزام الجماعي والتكيف مع السياسات العامة للمشاكل المطروحة من طرف المواطنين. تشكالا لأقاليم إذا قالب لا غنى عنه للنمو و سن قرارات جيدة بين المستويات الجغرافية المختلفة والتي تصبح قضية رئيسية للحد من البطالة وتعزيز التماسك الاجتماعي؛ هذا التحدي يتطلب الاستقلال وحرية عمل الجماعات المحلية في الوسائل المالية، ومع ذلك تتميز الأقاليم بالبطء في تطوراتها. الإطار المؤسسي الجزائري لإدارة الأقاليم مركزي للغاية، فهو لم يتغير كثيرا منذ الاستقلال. فالهياكل الإقليمية ونظام التمويل السياسي التي أخرجتها السلطات المحلية لم يتم تكيفها مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وبالتالي يبدو الضعف واضح جليا في النظام المؤسسي الجزائري الذي لم يتكيف مع إعادة تشكيل الأقاليم، مما أدى لظهور حاجة قوية للديمقراطية والقرب، و عليه يتعلق الأمر حاليا بتكييف أطر لعمل الجماعات المحلية ونظم تمويلها لهذا الوضع الجديد. تعميق إصلاح المالية المحلية يهدف إلى تحسين فعالية سياسات التنمية الاقتصادية.

4- اللامركزية و الاستقلال المحلي :

المقصود باستقلال الجماعات المحلية هو أن يكون لها حق إصدار قرارات إدارية نافذة في حدود معينة دون أن تخضع في ذلك إلى أوامر السلطة المركزية و توجيهاتها ، و عليه يترتب على استقلال الهيئة المحلية مايلي :

- حرية المبادرة ولا تتدخل السلطة المركزية إلا في الحالات المنية على القانون .
- أن لا يكون للسلطة المركزية حق تعديل قرارات الجماعات المحلية .

اللامركزية ووسائل تمويل الجماعات المحلية في الجزائر

- أن لا تسأل عن أعمالها حتى وإن كانت خاضعة للسلطة الوصائية .
- حق مخاصمة الدولة ذاتها أمام القضاء و طلب إلغاء القرارات الصادرة من السلطة المركزية.
- 5- بنية الجماعات المحلية وتمويلها في الجزائر
- 5-1- تمويل الجماعات المحلية: في الجزائر يتم تقسيم الجماعات المحلية إلى كيانين: الولاية والبلدية. مصادر تمويل كل منهما هي كالآتي:
- أ- إيرادات البلديات:
- الإيرادات الجبائية: الضريبة على المياه، رسوم الجنازة، رسوم الصرف الصحي....
- إيرادات أملاك الدولة: حقوق الشارع، وقوف السيارات في المعارض، الأسواق والشواطئ ...
- تحويلات الدولة التي تمر عبر الصندوق المشترك للجماعات المحلية: إعانات الإشتغال، إعانات استثنائية (إعانات التوازن أو إعانات من أجل أحداث كارثية لا يمكن التنبؤ بها)، مخصصات محددة من قبل الدولة في سياق مخططات البلديات من أجل التنمية من خلال صندوق البلدية للتضامن (منحة تسوية تمويل نفقات التشغيل) وصندوق البلدية للضمان (منح الاستثمار).
- ب- إيرادات الولايات: تمول الولاية بشكل رئيسي عن طريق التحويلات، لا سيما من خلال الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- يهدف الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL للتعويض عن أي تخفيض في الإيرادات الضريبية للإدارة، مع ضمانات التسوية حسب معايير موضوعية، كما يقوم بتقديم منح لمساعدة البلديات التي تعاني من عجز، 1200 من أصل 1541 بلدية في عام 2004 (صندوق النقد الدولي FMI)، 2005a.
- تلتزم الحكومة الجزائرية بعملية اللامركزية المالية لتمكين تمويل أفضل للجماعات المحلية، وهي: الجباية وتحويل النظام تكافؤ الإيرادات بين الجماعات المحلية.
- الجباية: الجماعات المحلية لا تستفيد من جميع الضرائب و الرسوم التي تفرض و تجمع على أراضيها أو أقاليمها، هنالك فقط جزء من الضرائب مثل الضرائب على النشاط المهني (TAP) التي تستفيد منها بشكل حصري، أما الضرائب الأخرى فلا تعود عليهم إلا جزئيا (TVA).-نظام التسوية: يتم تمويل الجماعات المحلية أيضا من خلال التحويلات عن طريق نظام تكافؤ فرض الضرائب على المنتجات و هذا بعد التمكين من التوزيع العادل للموارد بين الجماعات المحلية. لا توجد جباية محلية في الجزائر، بمعنى إدارة جباية محلية تقوم باستعادة الضرائب و الرسوم المستحقة للجماعات المحلية، لأنه في الواقع هنالك ضرائب مستحقة بالكامل للجماعات المحلية كما هو الحال بالنسبة للمدفوعات الجزافية والضريبة على النشاط المهني وضريبة الصرف الصحي. كما أن هناك الضرائب المخصصة جزئيا للجماعات المحلية (مثل الضريبة على القيمة المضافة)، ومع ذلك يتم جمع هذه الضرائب من قبل الأجهزة اللامركزية ، المديرية العامة للضرائب الهيكل المركزي في تنظيم وزارة المالية.
- 5-2- الاستقلال المالي للجماعات المحلية في الجزائر: القانون رقم 90-08 المؤرخ في 7 أفريل 1990 بشأن المدونة المشتركة تنص على أن "البلدية هي الجهة الإقليمية الأساسية ذات شخصية اعتبارية و استقلال مالي، يتم إنشاؤها من قبل القانون ". فقد نفذت الحكومة برنامج واسع لامركزية، واللامركزية للدولة هو البرنامج الذي سمح للجماعات المحلية بتحسين كبير في الظروف المعيشية للسكان، لهذا الغرض تم إنشاء إطار قانوني من خلال قانون الولاية وقانون البلدية، الذي

اللامركزية ووسائل تمويل الجماعات المحلية في الجزائر

يحدد صلاحيات البلديات و كذلك أنواع المداخل الضريبية وغير الضريبية التي يمكن أن تحصل عليها الجماعات المحلية، وكذا إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) أيضا لدعم الجماعات المحلية، حيث يلعب هذا الصندوق دورا محوريا في إعادة توزيع الموارد بين البلديات والولايات. بالرغم من ذلك نجد إستقلالية محدود للجماعات المحلية بسبب قيود التمويل التي تخلق وجود فجوة في إعداد ميزانية الدولة، ويرجع ذلك إلى خصوصيات إدارة التحويلات الحكومية الدولية في الجزائر. الولايات والبلديات هما كيانين على قدم المساواة في الميزانيات الخاصة بها، تدار من قبل المجالس المنتخبة. تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية يمكن أن ترفع الوزارات المركزية كدرجة على مستوى الجماعات المحلية. عموما يتم إعطاء مديريات الوزارات المشاريع ذات البعد الوطني أما الجماعات المحلية فتعطى تلك التي هي ذات بعد محلي فقط، دون التأثير على اتساق سياسة التنمية الوطنية. التحكيم الأول لهذا التوزيع يتم من قبل وزارة المالية والوزارات الأخرى والولايات والتحكيم النهائي تابع لمجلس الوزراء.

مخططات البلديات للتنمية (PCD) هي المصدر الرئيسي للإنفاق الاستثماري من قبل الجماعات المحلية. مساهمة الجماعات المحلية في الاستثمار محدودة للغاية و هي في انخفاض مستمر منذ عام 2000. نظرا لأهمية المستوى الحالي للاستثمار في الجزائر يمكننا أن نرى أن الدولة تخصص دور أقل للجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية.

6- بعض السبل للإصلاح: إن الإيرادات الضريبية النفطية المرتفعة التي عرفتها الجزائر في العشرة الأخيرة كانت توفر فرصة تاريخية للحكومة لتعميق الإصلاحات التي بدأت منذ عدة سنوات، وخاصة التمويل المحلي من أجل تقريب أنظمتنا للمعايير الدولية وتحسين وتطوير القدرة التنافسية للبلاد. لذلك يجب إعطاء المزيد من سلطة اتخاذ القرار إلى الجماعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت الدولة تدعم الجماعات المحلية من أجل مهام جديدة فإنه يجب تنفيذ التمويل الكافي والدائم أولا. الجزائر بالفعل بدأت بعملية تنفيذ خطة عمل لعدة سنوات من أجل تحديث نظام الموازنة. فيما يتعلق بالتسيير والاستقلال المالي للجماعات المحلية، لا بد من العودة إلى عملياتها.

نقدم فيما يلي التدابير الرئيسية الموصى بها:

6-1- إصلاح الجباية: المشاركة الفعالة والكاملة للجماعات المحلية في عملية التنمية من خلال تعميق اللامركزية والتوسع في العمليات التشاركية التي تركز على المواطنين وردود الفعل، وتوسيع النقاش حول مشروع الإصلاح الضريبي للجماعات المحلية في أوساط السكان وألا يقتصر فقط على مسيري الإدارة المركزية. من أجل فرض ضريبة حقيقية بدلا من ضرائب الدخل والضرائب المخصصة.

- الشروع في برامج التوعية للمواطنين والأحزاب السياسية لتشجيعهم على تحمل المزيد من المسؤولية محليا.

- تحديد أوضاع للمسؤوليات ووضع تعريف دقيق جدا للمهام وتنفيذها بما يتماشى مع الموارد الذاتية للجماعات المحلية.

- تعزيز الموارد الذاتية للبلدية بواسطة سياسة مختلفة في مسائل الملكية ومشاركة أكبر في جمع وإعادة توزيع الضرائب، على سبيل المثال: إصلاح ضريبة الأملاك في قطاع السكن بالكامل لجعله في المدى المتوسط من الموارد المالية المحلية على غرار ما يحدث في البلدان المتقدمة. ينبغي أن يستند التعداد على السجل العقاري المالي لإعداده مع تحديثات دورية.

- تعميق إصلاح النظم الضريبية المركزية والمحلية وتحسين فعالية جميع هذه الإدارات يجب أن يشكل محاور السياسة العامة الحقيقية للإشراف وتوسيع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- لاحظ أهمية عائدات النفط، نسبة 25٪ من إيرادات الحكومة التي ستخصص للسلطات المحلية سيكون ممكنا.

اللامركزية و وسائل تمويل الجماعات المحلية في الجزائر

- إصلاح الضرائب المحلية: يجب استكمال جهود الدولة عن طريق تحسين التماسك بين الاستراتيجيات والميزانيات القطاعية وتعزيز الاستقلال المالي للجماعات المحلية.

- إعطاء المزيد من الأهمية للجباية المحلية وليس مجرد الموازنة العامة للدولة مع تمكين المسيرين المحليين.

- وضع تشريعات جديدة لتعزيز القروض التي بموجبها يمكن للحكومة المركزية أن تتدخل في الولايات والبلديات التي تعاني من الديون التي لا يمكن تحملها.

6-2- تدريب الموارد البشرية: -تطوير معهد تدريب خاص لمسيري الصناديق المحلية والمشاريع العمومية لتسهيل تطوير وتدريب هذه الكوادر و كذا ثقافة المراقبة في الإدارات العمومية المحلية.

- تعزيز قدرة السلطات المحلية المنتخبة-APC و-APW عن طريق رفع مستوى البرامج، سواء من خلال إنشاء مدرسة متخصصة أو من خلال برامج محددة داخل المدرسة الوطنية للإدارة لمنتخبي APC وAPW، وكذلك لإطارات البلديات والولايات.

- تطوير نظام تدريب الموارد البشرية من أجل التحكم في تسيير الميزانيات و اتخاذ القرارات.

6-3- الشفافية والمراقبة:

- ينبغي تحسين المعلومات المقدمة إلى البرلمان والعامة عن طريق إعادة النظر في وثائق الميزانية ونشر البيانات الضريبية على نطاق أوسع.

- إنشاء نظام المعلومات الوطني الذي يضمن حرية الوصول على قدم المساواة إلى معلومات موثوق بها عن الموارد والنفقات والأولويات ونشاطات الدولة والجماعات المحلية. ينبغي أن يقترن الاستقلال المالي عن طريق الشفافية وآليات الرقابة والمبادرة من المسؤولين المحليين. يجب أن تستفيد الرقابة الداخلية والخارجية من وضع مؤشرات لقياس النتائج. وضع نظام شامل معلوماتي يشمل التسيير المالي.

- ينبغي وضع نظام المتابعة / التقييم المستقبلي على مختلف المستويات (الولايات، الوزارات)، الذي يسمح أيضا بتقييم فعالية منح الصفقات العمومية و تسيير العقود الإدارية، واتخاذ تدابير تصحيحية وشفافة.

- على المدى المتوسط، ينبغي أن تكون الشفافية المالية المؤسسية على كافة مستويات الدولة، وهذا يشمل الجماعات المحلية والمجتمع المدني الذي ينبغي تشجيع مشاركته.

6-4- الإصلاحات المؤسسية:

- تصميم إطار تنظيمي ومؤسسي الذي يحدد بوضوح النفقات والمسؤوليات بما يتماشى مع القدرة الإدارية للسلطات المحلية. ينبغي النظر في هذا الإطار عند وضع دعوات لتحويل الموارد في مقابل المسؤوليات والنفقات الجديدة، بمجرد تحديدها يجب أن تحول الأولويات الوطنية للبلديات لحثها على تحضير ميزانياتها، ويعد هذا شرط ضروري للإيصال الفعال للتحويلات على أسس الملاءمة، الموثوقة والموحدة لميزانيات الولايات والبلديات.

- يجب أن يلعب الصندوق المشترك للجماعات المحلية دورا محوريا في إعادة توزيع الموارد وتصحيح الاختلالات بين الجماعات المحلية. تقديم تسيير مشترك لدعم الديمقراطية التمثيلية وإشراك المواطنين في شؤون مجتمعهم.

- يجب أن يستحيب الصندوق المشترك للجماعات المحلية بشكل كامل في تنظيمه و عمله خاصة مع المعايير والمعلومات من أجل تقديم المزيد من الأهداف، حساب وتوزيع منح التشغيل والتجهيز. على سبيل المثال، العائد الضريبي للفرد الواحد، عدد الأطفال المتدربين، طول طرق البلديات،.. الخ، ومع ذلك لا يزال تنفيذ هذه الإصلاحات يعتمد على

اللامركزية ووسائل تمويل الجماعات المحلية في الجزائر

إجراء المزيد من الإصلاحات التي تحتاج إزالة العديد من القيود والعقبات المتعلقة بوضع التسيير الحالي والمنفعة المرتبطة بمساهمة الجماعات المحلية في إدارة الشؤون العامة. هذه العقبات تخص عدة مجالات: مشاكل الاتصال، المراقبة، ... الخ

7- عقبات التطبيق: عدم وجود معلومات مفصلة حول الميزانية لا يشجع على التسيير السليم للمالية العامة بقدر ما أنه يحد بشكل كبير من مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، ما يزيد من مسؤولية الدولة تجاه المواطنين. علاوة على ذلك، فإن عدم وجود آلية للتواصل و الحوار حول الأولويات بين أصحاب القرار والمنتخبين يشكل عيب. بعض المنتخبين يدعون لتدريب خاص نظرا لنقص الوسائل التقنية لفهم جميع جوانب الميزانية وبالتالي يرغبون في الحصول على برامج الترقية. فيما يخص المراقبة، يفتقر ديوان المحاسبة إلى الأطر التقنية والموارد المادية الحديثة اللازمة لعمله، فضلا عن الموارد البشرية لضمان رقابة فعالة على مالية الجماعات المحلية. إنشاء غرفة انضباط الميزانية وكذلك تلك الغرف الإقليمية التي تعتبر بمثابة مبادرات إيجابية اتخذت مؤخرا من قبل سلطات ديوان المحاسبة لتعزيز المراقبة على المالية العامة، كما ينبغي أن تقتزن هذه المبادرات بالقدرات البشرية الكافية. في الواقع، على الرغم من استعداد الحكومة لنقل الصلاحيات إلى الجماعات المحلية، تواجه اللامركزية المالية عددا من العقبات بما في ذلك القيد الجبائي، الدهنيات، القدرات المؤسسية والمسؤولية المدنية.

7-1- قيد الجباية: الجباية المحلية الحالية تحد بشكل كبير من قدرة الجماعات المحلية والبلديات على وجه الخصوص من العمل. معظم البلديات تعاني من العجز ولا يمكنها العيش إلا من خلال التحويلات الحكومية المقدمة عن طريق صندوق التعويض للجماعات المحلية (FCCL). في بعض البلديات، أوكلت الخدمات الاجتماعية مثل المياه والصرف الصحي للمؤسسات العمومية. من بين أسباب ذلك هو أن الهيكل الحالي للجباية المحلية لا يسمح للبلدية بجمع الموارد اللازمة لتشغيلها. في الواقع، 90٪ من عائدات البلديات والولايات من الجباية في حين 10٪ من العائدات فقط تأتي من السلع والخدمات التي تقدمها. معظم الضرائب التي تحصلها البلدية و / أو الولاية تقلصت في السنوات الأخيرة، والتي أثرت بشكل كبير على البلديات. على سبيل المثال، الضريبة على النشاط المهني التي تفرض على المبيعات الصناعية والتجار والحرفيين إنتقلت من 2.55٪ إلى 2٪. يمثل هذا الرسم 90٪ من عائدات الضرائب للولايات والبلديات. عائدات قسيمة السيارات ليست كافية للسماح للبلديات بإعادة تأهيل الطرق داخل الشبكة الحضرية، و للولايات إعادة تأهيل الطرق المحلية لأن 80٪ من هذه العائدات تذهب مباشرة إلى صندوق التعويض للجماعات المحلية و 20٪ إلى ميزانية الدولة. أخيرا، أسلوب التضامن بين الجماعات المحلية وتحديد إعادة توزيع الأسهم المالية من قبل صندوق التعويض للجماعات المحلية وفقا لمعايير متفق عليها مسبقا، والتي لا تأخذ في الاعتبار الوضع الخاص لكل بلدية. تعاني السلطات المحلية من الصراع لأن رؤساء البلديات والولاية لهم قبعة مزدوجة فهم يمثلون في نفس الوقت كل من الدولة والشعب.

7-2- القيد الذي يعالج الدهنيات: في الواقع، على الرغم من أن قانون البلدية يعطي السلطة لرؤساء البلديات لجمع أنواع معينة من الموارد، غير أن العديد من رؤساء البلديات لا يستفيدون من هذا الحق، ويرجع ذلك إلى أن رؤساء البلديات لم يتعودوا بعد على اتخاذ القرارات، للإعلان عن القواسم المشتركة واتخاذ المبادرات الهادفة إلى تعبئة الموارد لبلدياتهم. فالكثير من رؤساء البلديات على سبيل المثال، لا يستخدمون القروض والائتمانات أو حتى رسوم وقوف السيارات لزيادة مواردهم، في حين يحق لهم القيام بذلك. وعزا بعض منهم ذلك إلى حقيقة أن بعض السلطات المحلية لا زالت تتوقع كل شيء من الدولة.

اللامركزية ووسائل تمويل الجماعات المحلية في الجزائر

7-3- قيد الموارد البشرية والتقنية: العديد من الجماعات المحلية والبلديات على وجه الخصوص، ليس لديهم القدرات البشرية لإدارة الميزانيات المحلية. يبدو انه لديهم مشكل الكفاءة خاصة عند المنتخبين الذين يجلسون في المجالس الشعبية للبلديات والولايات. رؤساء البلديات الذين ليس لديهم مستوى التعليم المطلوب أو المهارات الفنية اللازمة لتسيير البلدية بشكل فعال أو تمثيل مواطنيهم في لجنة فنية من المجالس الشعبية.

7-4- المسؤولية المدنية: تمثل النوع الأخير من القيود للامركزية الجبائية الحقيقية. لا يزال السكان لا يظهرون المبادرات للمشاركة في عملية اللامركزية. 30 عاما من الاقتصاد المخطط خلق العادات بين العديد من المواطنين الذين ما زالوا يتوقعون كل شيء من الدولة أو لا يزالون مترددين لأسباب مختلفة من أن يشاركوا بنشاط في عملية صنع القرار على المستوى المحلي. هذه القيود تفسر السبب في أن الجهود الحالية التي تبذلها الحكومة حتى الآن لم تؤد إلى النتائج المتوقعة. الخاتمة:

في الداخل كما في الخارج، يتصف نظامنا الجبائي خصوصا المحلي بالثقل وتعقيد إجراءاته وكذلك معدلات الضرائب التي تعتبر مرتفعة. الإصلاحات الواردة في هذا المقال هي متسقة مع النتائج التي توصل إليها المجتمع الوطني والدولي من خبراء الجبائية ورجال الأعمال والأكاديميين، وبالتالي تهدف إلى جعل نظام الجبائية في الجزائر في المدى القصير نظام بسيط وفعال. لاحظنا أيضا أنه حتى الجبائية المحلية ليست مستثناة من هذه القاعدة لأن النظام الجبائي يمثل أهم عائق لتحقيق الاستقلال المالي الحقيقي للجماعات المحلية التي من شأنها أن تعمل على الشروع في عملية التنمية الإقليمية، ومثال على ذلك النماذج الغربية التي تؤكد على أن الجماعات الإقليمية تلعب دورا كاملا في تطوير أقاليمها من خلال الاستقلال المالي المحلي الواسع والارتباط العميق "الجماعات - الدولة". فعالية الأجهزة ذات الصلة في خلق فرص العمل على سبيل المثال، يمكن أن تتحسن إذا أخذت الجماعات المحلية المزيد من المسؤولية في تسييرها وتنفيذها.

Références :

- Rapport de l'Observatoire des Finances Locales : « Les finances des collectivités locales 2006 », 05 juillet 2006
- Rapport de l'Observatoire des Finances Locales : « Les finances des collectivités locales 2008 », 1er juillet 2008
- Rapport préparé pour le comité directeur des autorités locales et régionales (CDLR), « Gestion financière des collectivités locales », Les éditions du Conseil de l'Europe, 1993
- Rapport N° 36270 - DZ, « people's democratic public of Algeria, a public expenditure review: assuring high quality Public investment », document of World Bank Volume I, August 15, 2007 Rapport national sur le développement humain, Algérie 2006, CNES 2007 Rapport d'évaluation de la République Algérienne démocratique et populaire, MAEP n°4, juillet 2007
- Rapport du groupe de travail, « Les relations entre l'État et les collectivités locales », Décembre 2007
- Guy GILBERT, « Les finances des collectivités décentralisées et les relations financières entre niveaux de collectivités en France, Tendances et perspectives », Symposium organisé par la Commission sur le Déséquilibre Fiscal, Québec, 13 - 14 Septembre 2001